

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بإرادة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن إنشاء صندوق تحسين الأقطان المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازن والمقاييس والمكاييل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن إنشاء صندوق تحسين الأقطان المصرية ؛

وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام المترى في معاملات القطن وبذرة القطن ؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٦١ بإضافة القطن بنوعيه وبذرة القطن إلى الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

” يفرض رسم حليج إضافي بواقع ١١٠ مليارات عن كل ٥٠ كيلوجرام من القطن الشعريتم حله من جميع الأصناف بما فيها الاسكارتو“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦١ ما

صدر بإرادة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢

بإعفاء القرض المقفود بين البنك الصناعي وصندوق قروض التنمية الأمريكي من كافة الضرائب والرسوم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الأيراد وعلى القوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠٩١ لسنة ١٩٦٠ بتفويض السيدين وزير الصناعة المركزي ووزير الخزانة المركزي في التوقيع على اتفاقية القرض المقفود بين البنك الصناعي بالإقليم الجنوبي وبين صندوق قروض التنمية الأمريكي بضماني الحكومة ، الأول عن المقترض والثاني عن الضامن ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعفى القرض المقفود بين البنك الصناعي وبين صندوق قروض التنمية الأمريكي بضماني الحكومة بمبلغ لا يجاوز مقداره سبعة ملايين من دولارات الولايات المتحدة أو ما يعادلها بالعملات الأخرى وكذا السندات المصنفة طبقا له من كافة الضرائب والرسوم الحالية والمستقبلية كما يسرى الإعفاء على أصل القرض والسندات وفوائدها .